مجلس النواب

فريق التقدم والاشـتـراكيـة الرباط في 2026/01/07

الرقم : 26867

الى السيد وزير العدل المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

إجراءات الحكومة وحصيلتها في تطوير حقوق الإنسان

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد الوزير المحترم؛

كرَّسَ دستور المملكة المغربية لسنة 2011 كوْنَ بلادِنا تؤكد تشبثها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، كما تؤكد التزامها بحماية منظومة حقوق الإنسان والنهوض بها، مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق وعدم قابليتها للتجزيء.

في هذا السياق، أعلن البرنامجُ الحكومي 2021-2026 أنّ الحكومة "تَـــعتبر الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات قضايا أفقية رئيسية يحتاج النقاش فيها إلى روح جديدة وتناسق والتقائية ناجعة". وفي هذا الإطار، التزم البرنامجُ الحكومي ب"تحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، بهدف تطويرها وتجويد محاورها، من أجل تقوية مسلسل الإصلاح السياسي ببلادنا، وضمان فِعلية حقوق الإنسان بكل أجيالها، تعزيزًا لدينامية الوعي الحقوقي بلادنا".

على هذه الأسس، نسائلكم، السيد الوزير، وفق حدود اختصاصات وزارتكم، حول مدى وفاء الحكومة بالالتزام المتعلق بتحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان؟ وما الخطة التي اعتمدتها الحكومة وتتبعت تنفيذها في مجال حقوق الإنسان؟ وحول المقاربة التي أعملتموها لأجل إدماج حقوق الإنسان في السياسات العمومية والقطاعية؟ وما المبادرات التي قمتم بها، عموماً، في شأن النهوض بحقوق الإنسان لترصيد وتطوير المكتسبات الوطنية في هذا المجال؟

كما نسائلكم حول ما قمتم به لأجل تعزيز التعاون في مجال حقوق الإنسان مع جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والهيئات الوطنية المعنية؟

وتقبلوا، السيد الوزير، عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

رشيد حموني